مفهوم الديمقراطية
في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954.

أ. ابراهيم لونيسي.
جامعة سيدي بلعباس

إن أسئلة كثيرة تتبادر إلى ذهن الدارس للمسألة الديمقراطية في الجزائر قبل 1954، ومفهومها في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية، فهل مارس الإنسان الجزائري الفعل الديمقراطي خلال الفترة الاستعمارية، أو على الأقل بعد 1919؟ هل كانت الجزائر تعيش خلال هذه الفترة جوا ديمقراطيا واضح المعالم؟ وكيف نظرت الحركة الوطنية الجزائرية للمسألة الديمقراطية في ظل القوانين الفرنسية الاستعمارية؟ وهل تمكنت الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها من وضع تصور خاص بها لكيفية ممارسة الفعل الديمقراطي؟

الديمقراطية قبل 1954 بين الوجود الفعلي والممارسة الشكلية:

لقد عملت الحركة الوطنية الجزائرية على توظيف العمل الديمقراطي، والأسس التي يقوم عليها من أجل إزالة النظام الاستعماري، فبيان فبراير 1943 الذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ تطور الحركة الوطنية ينص على أنه لا حل لمشكلة الجزائر مادامت لا تمتلك حكومة مستمدة من الشعب وتعمل لفائدته، ويكون ذلك بوضع دستور جزائري على يد مجلس منتخب من كل سكان الجزائر، ويكون هذا الدستور مصدرا للقوانين التي تسير عليها البلاد، وأن يمنح لكل سكان الجزائر دون تمييز عرقي أوديني نفس الحقوق والواجبات، ويكون ضامنا للحريات المختلفة – العبادة، والصحافة، وتكوين الجمعيات وغيرها– لأن هذا هو روح كل ديمقراطية حقيقية[1].

والدارس لهذا البيان الذي صاغه فرحات عباس بمشاركة كل التيارات السياسية الجزائرية التي كانت متواجدة على الساحة باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري، سيجده يشكل همزة وصل ثابتة بين طموحات مختلف التيارات

الوطنية في الجزائر[2] ، كما أن هذا البيان يجسد بحق أهم المبادىء الديمقراطية التي كانت سائدة في فرنسا خلال تلك الفترة.

ونجد أيضا مجموعة أخرى من الشباب[3] المنتمين إلى حزب الشعب الجزائري قد عبرت أيضا بكل وضوح عن ضرورة استعمال الديمقراطية كوسيلة أساسية لمحاربة الاستعمار في الجزائر، حيث أصدرت في جويلية 1949 وثيقة مذهبية بعنوان (الجزائر الحرة ستحيا)[4] ، واعتبروا فيها أن الديمقراطية مبدأ أساسي وبارز في توجيه نضالهم اليومي ضد الاستعمار ، كما أنه هو الذي سيوجه عملهم غدا من أجل النهوض بالأمة، والديمقراطية التي يقصدها هؤلاء الشباب هي الديمقراطية السياسية التي تهدف إلى إشراك الشعب في تسيير شؤونه، مشاركة غير محدودة محليا ومركزيا، والديمقراطية الاجتماعية التي تسعى إلى إقامة نظام خال من استغلال الإنسان للإنسان، والديمقراطية الثقافية مهمتها تمكين شخصية الشعب من النمو وتطوير الأفكار والذهنيات.

عمد هؤلاء الشباب إلى جعل الوطنية الثورية والديمقراطية كل متكامل وهو دليل عمل في كل حالة من حالات النضال العادي والطارىء لأنها نابعة من الواقع نفسه، وحسب اعتقادهم فإن التنظيم الديمقراطي هو القادر على عكس آراء الجميع، والوصول إلى التماسك الاجتماعي الضروري وإتاحة فرص التعبير عن الرأي والرأي الآخر مما يضمن تحسين مناهج وطرق العمل السياسي والإداري.

ولكن لا ينبغي علينا هنا أن نستنتج من قيام الحركة الوطنية باتخاذ العمل الديمقراطي كوسيلة لمحاربة الوجود الاستعماري بالجزائر، إنه كان يوجد بها إبان هذه الفترة ممارسات ديمقراطية حقيقية وفعلية، وهذا رغم وجود حياة حزبية واضحة المعالم في أوساط الجزائريين، وكذا وجود بعض الجزائريين الذين كانت تهزهم نشوة الحرية من خلال النشاطات الضيقة جدا والمحدودة التي كانت الإدارة الاستعمارية تسمح بها، ويعيد محمود بوزوزو [5] سبب هذه النشوة إلى الصحافة الحرة والخطابة الحرة والانتخابات الحرة والاجتماعات الحرة، والتنقلات الحرة، إلا أن كل هذا في حقيقته ما هو إلا سراب بفعل المادة 80 من قانون العقوبات الفرنسي، والتي كانت تتناقض صراحة مع الدستور الفرنسي ذاته الذي ينص على حرية التعبير والتفكير، وحماية حقوق الإنسان، وتنص هذه المادة على أن كل فرنسي أو أجنبي شرع بأي وسيلة في المس بوحدة التراب الفرنسي، أوفي العمل من أجل التخلص من السيطرة الفرنسية سيتعرض لأقصى العقوبات[6].

ويعلق محمود بوزوزو على هذه المادة بأنها تسقط على رؤوس الجزائريين المؤمنين بالديمقراطية الفرنسية دون مس أقلامهم، أو أن تسقطها من أيديهم ودون أن تنال من حبهم الشديد للديمقراطية الفرنسية التي سكنت قلوبهم[7].

وهناك العديد من الأدلة المؤكدة لغياب الفعل الديمقراطي الصحيح في الجزائر خلال هذه الفترة، وأن الممارسات التي كانت سائدة ماهي إلا ممارسات شكلية وصورية. وانتقائية أيضا، و التي يمكن لنا ذكر بعضها في النقاط التالية:

1/ وجود مجلسين الأول خاص بالأوربيين يحظى بالأغلبية والثاني جزائري نصيبه الأقلية، الشيء الذي يجعله صوري وبالتالي فكل معارضة إيجابية وفعالة غير قادرة على التعبير عن نفسها ولا حظ لها في الظهور.

2/تزييف وتزوير الانتخابات كدليل على عدم احترام اللعبة الديمقراطية، وهو ما يؤدي دوما إلى ترجيح كفة الأعيان و العملاء، بل والأكثر من ذلك، كانت فرنسا تستعمل الانتخابات كوسيلة لإلهاء الجزائريين واشغالهم على قضايا أهم من الانتخابات، والتي تصبح مادة للجلسات والمناقشات على حد تعبير مالك بن نبي الذي كتب يقول:" وبدلا من أن تكون البلاد ورشة للعمل المثمر والقيام بالواجبات الباعثة للحياة، فإنها أصبحت سوقا للانتخابات وصارت كل منضدة في المقاهي منبرا تلقى منه الخطب الانتخابية. وهكذا تحول الشعب إلى جماعة من المستمعين يصفقون لكل خطيب، أوقطيع انتخابي..." (8)

3/ حرمان الإنسان الجزائري من حق المواطنة واعتباره في المقابل مجرد رعية فرنسية والملاحظ أن التيار الإصلاحي السياسي المتشبث بالديمقراطية الفرنسية كان يدرك ذلك تمام الإدراك فمثلا نجد الحزب الشيوعي الجزائري يشير إلى هذه النقطة في تقريره المرفوع إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية المشكلة من الجنرال ديغول في 19 أفريل 1943 حيث جاء في هذا التقرير المرفوع بتاريخ 23 ديسمبر1943 (9) من ممثل الحزب وأمينه العام عمار أوزقان بأن الإحراز على الحقوق السياسية وخاصة-المواطنة الفرنسية- لايمكن أن يكون فقط من حظ النخبة أي رجال الأعمال والنواب وكذا الضباط وضباط الصف وحتى الجنود المتطوعين "مع ملاحظة أن هؤلاء الآخرين أكثريتهم أميون.ولكن تمكن

الإجابة بأن ذلك بفضل التحامهم مع رفاقهم الفرنسية وبسبب المحاضرات التي قدمت لهم، والتي أدخلت في أذهانهم الإحساس بالديمقراطية ومحبة فرنسا"! ويطالب التقرير بأن تكون هذه المواطنة أيضا من حق طبقات اجتماعية أخرى كانت قد برهنت على اتجاه سياسي حسن وهم الموظفون والمستخدمون والعمال وكل الذين لعبوا دورا هاما في الاقتصاد الوطني، ولكن الغريب في كل هذا أن الحزب الشيوعي يستدرك في التقرير نفسه ويؤكد أن المواطنة الفرنسية لا يمكن أن تعطى بسهولة لجميع المسلمين[10].

4/ قول فرحات عباس في تقريره المرفوع إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية من أن الديمقراطية لم تخلق في أوربا حتى تكون في خدمة الشعوب الأوربية فحسب، بل هي فكرة نشأت في كل الكرة الأرضية لذا يجب أن تكون في خدمة كل الشعوب لهذا يرى بأنه من غير المعقول الإبقاء على نظام اللاعدالة، وعدم المساواة بين الناس الذي تطبقه فرنسا بالجزائر، لذا يجب استبداله بنظام آخر يبقي على شرف فرنسا الجديدة، وأن يكون مبنيا على مبدأين أساسيين وهما:

أ/كل الناس يولدون ويبعثون أحرارا متساوين في الحقوق.

ب/كل شعب له حق اختيار وتقرير مصيره بنفسه[11].

إلا أن الغياب الفعلي والحضور الشكلي للممارسات الديمقراطية في هذه الفترة لم يمنع التيارات السياسية المختلفة من طرح بعض أفكارها بشأن الديمقراطية ومفهومها لها وكيف يجب أن تمارس، وغيرها من القضايا المتعلقة بالفعل الديمقراطي.

مفهوم الديمقراطية عند الاتجاه الاستقلالي:

إن فهم الاتجاه الاستقلالي، للفكرة الديمقراطية لم يكن منفصلا أبدا عن مطلبه الأساسي الذي ظل يناضل من أجله منذ 1927، وهو الاستقلال، وهذا ما نستنتجه من الوثيقة التي أصدرتها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خلال شهر ديسمبر 1951 تحت عنوان "المبادئ الموجهة لنضال الحركة الوطنية"[12]، وفيها تربط إدارة الحزب ربطا وثيقا بين مفهوم الوطنية، ومفهوم الحرية، إذ بعد أن تتساءل الوثيقة عن من هو الوطني؟ تجيب بأنه "هو من يخوض غمار الكفاح داخل بلاده في سبيل حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة تكفل للشعب وللوطنيين في البلد أكبر قدر من الحرية والرقي الروحي والأخلاقي ومن التنمية الثقافية والرخاء المادي".

وقامت الوثيقة من خلال تعريفها للوطني بطرح مفهوم الوطنية التحريرية التي هي وطنية حزب الشعب والحركات الوطنية التحريرية في معظم البلدان المستعمرة، ومفهوم التحرر عند حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- هو تحقيق الحرية وانعتاق القيم الوطنية انعتاقا كاملا.

وتحدد الوثيقة مظاهر الوطنية التحريرية في النقاط التالية:

1-المحتوى الديمقراطي.

2-الهدف الثوري ومعناه العمل من أجل انعتاق الأمة انطلاقا من معطيات سليمة وتطلعات مشروعة مثل:

- أن يمارس الشعب سيادته كاملة.
- أن يتحدث لغته بكل حرية.

– أن يتمتع بحرية العقيدة.

وتعتبر الوثيقة، الديمقراطية هو المبدأ الثاني الذي يوجه مسيرة الحركة الوطنية بعد المبدأ الأول المتمثل في الوطنية التي سبق توضيحها، والديمقراطية معناها:

" حكم الشعب بالشعب وإلى الشعب" وتصور هذه الوثيقة أن الديمقراطية لدى الشعب الجزائري هي هدف ومشروع في الوقت ذاته، فالشعب الجزائري في مرحلة الكفاح ضد الاستعمار يتطلع إلى الديمقراطية التي هي شرط للحرية.

وعملت هذه الوثيقة على الجمع بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية، واعتبرتهما كلا متكاملا، فالديمقراطية السياسية الهدف منها مشاركة الشعب في حكم بلاده، وفي تسيير شؤونه الوطنية، وفي ممارسته مراقبة دائمة لفرض احترام الحريات الأساسية، أما الديمقراطية الاجتماعية فهي تهدف إلى بناء نظام عادل، وتنمية الشخصية الوطنية وإبراز عبقرية الشعب وإثراء معارفه في مختلف الميادين.

وكانت مجهودات الاتجاه الاستقلالي منصبة كلها على العمل لإيجاد ديموقراطية حقيقية في الجزائر بعيدة كل البعد عن الديمقراطية الشكلية التي عملت الإدارة الاستعمارية على ترسيخها في الجزائر، ويتضح ذلك من حرص نجم شمال إفريقيا على ضرورة إحقاق الديمقراطية الفعلية من خلال المطالب التي تقدم بها إلى مؤتمر بروكسل المنعقد في فبراير 1927 ، والتي احتوت على عدة مبادئ وأسس تقوم عليها هذه الديمقراطية مثل حرية الصحافة والاجتماع، والتجمع ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك الممنوحة للفرنسيين بالجزائر، وإيجاد مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام[13].

وكان مصالي الحاج قبل تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حريصا على أن يشيع جوا ديموقراطيا داخل حركته السياسية- النجم ومن بعده حزب الشعب- وذلك عندما حاول إعادة تنظيم النجم وهيكلته من الداخل سنة 1933 بهدف جعله منسجما، وكذا اعتماد طريقة لمناقشة الرامية إلى التوجيه والتنفيذ. والدارس للقانون الأساسي الذي وضع سنة 1933 سيجده يعكس إمكانية وجود الأغلبية والأقلية داخل الحزب[14]

ونشير هنا إلى أن القانون الأساسي للحزب الصادر سنة 1927 يحتوي أيضا على مادة تتحدث عن إمكانية وجود أغلبية وأقلية داخل الحزب هي المادة 28 التي تمنع على أي عضو في الجمعية مخالفة القرارات فالأقلية والأغلبية يجب أن تتقيد بتنفيذها، ويحق للأغلبية والأقلية أن تعبر عن أفكارها، وشرحها كما تريد خلال انعقاد المؤتمر[15].

ولكن الدور الموكل للرئيس من جهة، وطريقة انتخاب اللجنة المركزية من جهة أخرى –وفق قانون 1933- لم تكن هي الطريقة الأحسن التي توفر للنجم حياة سياسية داخلية ديموقراطية، فالمادة التاسعة من القانون الأساسي تنص على أن صوت الرئيس هو الراجح عند انقسام الأصوات داخل اللجنة المديرة-أي ما يعرف بالمكتب السياسي- أما انتخاب اللجنة المركزية فيتم بقائمة وحيدة من طرف المؤتمر[16] وهو الشيء الذي يحرم أعضاء المؤتمر من حرية الاختيار أثناء عملية الانتخاب على أعضاء اللجنة المركزية، كما أن هذا الأسلوب يعطي لرئيس الحزب صلاحيات واسعة جدا وسلطة أقوى داخل الحزب إذ أن يجب أن يكون موجودا في الصورة عند اتخاذ أي قرار جوهري وحاسم.

ويدل هذا على أن مصالي الحاج كان خلال هذه الفترة على أقل من مؤيدي تعددية الرأي والاختلاف حوله، داخل الحزب الواحد، إذ كان يقول "في رأيي فإن الحزب الذي له توجه واحد فقط هو حزب دكتاتوري "[17].

ولقد تمكن التيار الاستقلالي من وضع تصورات خاصة في شأن الممارسة الديمقراطية وتتمثل في حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب عن طريق الاقتراع العام وليس من طرف بيروقراطيين مجهولين وغير مسؤولين تتحكم فيهم الاوليغارشيات المالية والعقارية وطالب بإنشاء مجلس جزائري منتخب من الجميع دون مراعاة لعنصر الدين واللغة[18]. وتعد المطالبة بمجلس تأسيسي للجزائر من أبرز المطالب التي كان يطالب بها هذا الاتجاه منذ سنة 1933 حيث جاء في برنامجه المعلن في ماي 1933 تحت عنوان "الحكومة الوطنية الثورية" ما يلي:

-إنشاء جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام.

-حق الاقتراع العام بجميع أنواعه ودرجاته، وحق الترشيح لكل الجمعيات العامة لجميع سكان الجزائر[19].

ومنذ هذا التاريخ أصبح هذا المطلب يتكرر باستمرار في برامج النجم، وحزب الشعب من بعده، ثم مع حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، وهذا الإلحاح هو الذي أخاف الإدارة الاستعمارية من مشاركة هذا الاتجاه في الانتخابات. لهذا مارست بكل الأساليب والوسائل عملية عرقلة المشاركة القوية والفعالة لهذه الحركة في الانتخابات وذلك عن طريق التزوير، وملاحقة المنتخبين وإرغامهم على عدم التصويت لمرشحي الحركة الذين لا هم لهم سوى

العمل على تحويل الجمعية الجزائرية التي ظهرت بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1947 إلى مجلس تأسيسي يرسى قواعد الدولة الجزائرية المستقلة[20].

فالهدف الأساسي والسياسي لهذه الحركة لم يكن المشاركة في أشغال الجمعية الجزائرية التي كان يدرك جيدا أنها لن تكون سوى أداة طيعة في خدمة مصالح المعمرين بل يتمثل في أن يقوم منتخبوها بتحويل جلسات الجمعية إلى مناسبات للتذكير بإرادة الشعب الجزائري في مواصلة النضال ضمن إطار الحركة الوطنية من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وإقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ببرلمانها وحكومتها وألوانها الوطنية.[21]

ويذكر مصالي الحاج أن الحريات الديمقراطية التي يكافح من أجلها كل الجمهوريين ستترجم في الجزائر بالاقتراع العام في كل المجالس الجزائرية، وعليه سيكون أساس السلطة هو المجالس المنتخبة، وسيكون الحكم جمهوريا وتتمثل مبادؤه في الحرية والمساواة والأخوة[22]. ولقد أشار إلى بعض هذه الأفكار في خطابه الذي ألقاه في الملعب البلدي للجزائر في 2 أوت 1936 بمناسبة رجوع وفد المؤتمر الإسلامي من باريس حيث جاء فيه"... نقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعنصر أو بالدين إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب مباشرة ومن أجل الشعب". [23]

كما أن هذا الاتجاه وضع في تصوره مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية كما طالب بالإقرار بكل الحريات الديمقراطية مثل حرية الصحافة، وإنشاء الجمعيات المختلفة وحرية العمل النقابي والاجتماع وحرية التفكير. [24]كما ناضل هذا الاتجاه أيضا من أجل تحقيق مبدأ المواطنة

على أساس الجنسية الجزائرية وبضرورة الاعتراف بها وهذا قبل أن يرد ذكرها في بيان فبراير 1943 ، وذلك عندما كان يطالب باستقلال الجزائر استقلالا كاملا عن فرنسا، كما ورد في برنامجه لسنة 1933، ويعتبر مصالي الحاج الاعتراف بالمواطنة للإنسان الجزائري على أساس جنسيته الجزائرية هي التي تضمن احترام لغته ودينه وحقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوده إلى الانعتاق، ويرى أيضا بأنه ليس من المعقول تهميش ثمانية ملايين جزائري وإبعادهم عن تدبير وتسيير شؤون وطنهم من أقلية ضئيلة جدا تمتلك كل الإمكانيات والسلطات بيدها، ويعتبر هذا العمل تجاهلا صارخا وواضحا لمبادئ " الديمقراطية التي لا بد أن تكون اليوم أو غدا هي المصدر الوحيد لكل المجتمعات البشرية". (25)

وانطلاقا من رأيه هذا فانه كان دوما يطالب بديمقراطية "جميع المجالس الجزائرية المختلفة وبتحويل المجلس المالي إلى برلمان جزائري ينتخب بالتصويت العام الموحد بدون تفريق في الجنسية والدين" وفي "هذا البرلمان يجد كل واحد مكانه على قدم المساواة سواء كان عربيا أو أوربيا أو إسرائيليا وفي حضن الأخوة الكاملة يعملون كل في اختصاصه من أجل جزائر حرة سعيدة.

كل ينظر إلى المستقبل وهو يفكر بعقل جديد تاركا وراءه في الوقت نفسه جميع الطبائع القديمة الأنانية والحقد اللذين ابتلي بهما وطننا الجميل بكل جفاء وقسوة" (26)

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل انعكس تمسك أصحاب هذا الاتجاه بالعمل الديمقراطي على أفعالهم ونشاطاتهم، إننا نجد ذلك في أكثر من مناسبة منها على سبيل المثال ما حدث خلال الندوة الوطنية التي عقدتها إطارات

حزب الشعب خلال أكتوبر 1946 وناقشوا فيها قضية دخول الحزب في المعركة الانتخابية المنظمة من السلطات الاستعمارية من عدمها [27] والتي أثارت نقاشا طويلا وحادا بين مؤيد للمساهمة في الحياة الانتخابية الفرنسية بزعامة مصالي الحاج ومعارض لها بقيادة حسين لحول الذي لم يستسغ عملية تحول القيادة بين عشية وضحاها من الدعوة إلى المقاطعة -- بل والأكثر من ذلك رفعها لشعار من انتخب كفر- إلى الدعوة للمشاركة، ودخل الطرفان في نقاش سياسي عنيف، فمصالي الحاج كان يرى أن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة من وسائل المقاومة السياسية، وأن المجالس النيابية تعد أداة لإشهار مطالب الشعب الجزائري ونشر فكرة الحزب، وبالتالي، كسب عطف وتأييد جزء من الرأي العام الفرنسي وخاصة أوساط اليسار واليمين المعتدل وأن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة لنشر الوعي السياسي بشكل واسع على مستوى الوطني وخاصة في أوساط الطلبة والمثقفين، أما الطرف الرافض والمعارض للمشاركة فإنه كان يرى بأنها ستكون على حساب الإعداد للمعركة الفاصلة، كما أنها قد تجعل من الرجال المنتخب عليهم يستمرؤون المقاومة السياسية في إطار قوانين استعمارية وضعت ضدنا ولفائدة غيرنا ومن الممكن أن يؤدي ذلك بسياسة الحزب إلى الانحدار نحو السياسة الإصلاحية والتي كانت مرفوضة لدى أصحاب هذا الحزب في السابق رفضا تاما.

وقد لعب مصالي الحاج دورا بارزا لإقناع الطرف المعارض بضرورة المشاركة وتمكن في آخر جلسة من تحقيق شبه إجماع على تقديم مرشحين لتمثيل حزب الشعب الجزائري في البرلمان الفرنسي ونسجل هنا أنه بقدر ما كان الصراع شديدا بين دعاة المشاركة من جهة، ودعاة المعارضة من جهة

أخرى، كان التفاف جميع الأطراف قويا حول قرار الندوة وذلك طبقا لمبدأ المركزية الديمقراطية وحفاظا على وحدة الحزب وليس أدل على قوة انضباط الإطارات القيادية من قيام حسين لحول بالعمل على إقناع القواعد المناضلة بسلامة القرار بينما كان هو الوحيد الذي ظل متمسكا بموقفه الرافض والمناهض لفكرة المشاركة باعتبارها تراجعا خطيرا في سياسة حزب الشعب الجزائري[28].

ونشير هنا إلى أنه رغم وجود معارضين لقرار المشاركة فإنهم لم يعمدوا إلى التمرد على زعيم الحزب، ولا على التنظيم الحزبي فإنهم حاولوا معارضة هذا القرار بطرق نظامية وسلمية أقل ما يمكن قوله عنها أنها كانت ديمقراطية، فمارسوا ضغوطات على مصالي الحاج، كما ظهرت إطارات شابة مثقفة وواعية أعلنت عن رفضها إتباع الزعيم وهي مغمضة العينين وقامت بتشكيل لجنة انقاذ و يقظة توكل إليها مهمة تعبئة القواعد المناضلة ضد التوجه الجديد الذي لم يشارك أحد منهم في تحديده وإقراره[29].

ولكن الملاحظ أن كل هؤلاء لم يعمدوا إلى الانشقاق عن الحزب والانفصال عنه والسعي إلى تشكيل حزب جديد لأنهم كانوا يدركون أن القيام بهذا العمل ما هو إلا تهور، وبأنه لن يكون سوى في خدمة المصالح الاستعمارية، لهذا حاولوا تجاوز الأزمة بطرق ديمقراطية دون أن يؤدي إلى تمزيق الحزب وتشتيته[30].

إلا أنه يجب علينا التساؤل هنا هل كانت هذه الممارسة فعلا حقيقية ومتأصلة داخل الحركة أم أنها كانت عبارة عن ممارسة سطحية سرعان ما تنكشف حقيقتها القشرية وتؤدي إلى انفجار الحزب.

وبشكل عام فإن الاتجاه الاستقلالي قد ذهب بعيدا في طرحه الديمقراطي حيث قام في مؤتمره الثاني المنعقد في أفريل 1953 برسم صورة للجزائر المستقلة وكيف يجب أن تكون في اللائحة العامة التي أصدرها حيث قرر أن تسير الدولة على الأسس التالية (31)

1-المنهج الديمقراطي وفق مبدأ "من الشعب وإلى الشعب" باعتباره منبع السيادة.

2-اتباع النظام الجمهوري في الحكم.

3-العمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وأن يتم إنجاز ذلك على النحو التالي:

أ/ في الميدان الاقتصادي، بإعادة تنظيم الفلاحة لفائدة الجزائريين، بواسطة الإصلاح الزراعي خاصة، وبإقامة صناعة تعتمد على الإمكانيات الطبيعية للجزائر، وبتأميم وسائل الإنتاج الكبرى، والاتجاه نحو تحقيق تكامل اقتصاديات الجزائر والمغرب وتونس من أجل سوق مشتركة للإنتاج والاستهلاك.

ب/ في الميدان الاجتماعي، بالتوزيع العادل للدخل الوطني بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن هذا التصور يجعلنا نؤكد أن هذا الاتجاه قد أصبح جاهزا إيديولوجيا لخوض معركة التحرير واسترجاع السيادة الوطنية بعد نضاله الطويل الذي دام حوالي ربع قرن من الزمن، والذي ركز فيه بشكل واضح على مبدأين أساسيين، الوطنية والديمقراطية.

مفهوم الديمقراطية عند الاتجاه الإصلاحي السياسي:

يتكون هذا الاتجاه أساسا من خريجي المدارس الفرنسية والمتأثرين بالفكر العلماني، وبأفكار الثورة الفرنسية عموما، فرنسا "الحرية والمساواة والأخوة"، فرنسا الديمقراطية أي أنه يتشكل من "حملة الشهادات" لذا نجد كل مجهودهم السياسي مرتكزا على السعي نحو تحقيق رقي اجتماعي، والحصول على نفس المركز الاجتماعي والسياسي الذي كان يحتله المعمرون، وذلك عن طريق الحصول على المواطنة الفرنسية[32].

ومما شجعهم على ذلك أكثر كونهم منتخبين، ونواب عن المسلمين في المجالس المنتخبة التي كانت متواجدة بالجزائر خلال تلك الفترة، فجل نشاطاتهم جرت في هذا الإطار المحدود، وكانوا يعيشون وضعية متناقضة فمن جهة كانت طموحاتهم الشخصية تتمثل في دخول المجتمع الفرنسي كأعضاء كاملي الحقوق، ومن جهة أخرى حددت هذه الطموحات بوضعهم كمنتخبين يمثلون من يرفض ذلك، وهو ما جعلهم يتحركون في مساحة ضيقة جدا وهي الواقعة بين السلطة الفرنسية من جهة وواقع المجتمع الجزائري من جهة أخرى[33].

ولقد كان أصحاب هذا الاتجاه قبل الحرب العالمية الثانية يؤكدون على الطابع الفرنسي النهائي للجزائر مما جعلهم بعيدين كل البعد عن الفكرة الوطنية أو التفكير في استقلال الجزائر[34] وهو ما جعلهم يضعون أنفسهم بحق خارج

الجماهير الجزائرية، إلى غاية تسرب أفكار النجم بشكل قوي وبارز مع ذلك التجمع الذي عقده وفد المؤتمر الإسلامي بعد رجوعه من باريس، والذي حضره مصالي الحاج في 2 أوت 1936، وكذا ثبوت فشل مشروع بلوم فيوليت الذي كانت المطالبة بتطبيقه شغلهم الشاغل، فكل هذه العوامل جعلتهم يدركون أهمية دور الجماهير وخاصة فرحات عباس الذي يعتبر أبرز عناصر هذا الاتجاه، فبدأ يفكر منذ 1937 في إنشاء حزب سياسي جماهيري يتجاوز من خلاله شكل النضال القديم وتغير أسلوب العمل، ولكن كل هذا ليس يهدف طرح إيديولوجية أو برنامج جديد [35] .

وأسس فرحات عباس حزبه هذا فعلا في أواخر جويلية 1938 تحت اسم "اتحاد الشعب الجزائري" وكان شعاره "من الشعب وإلى الشعب"[36].

ولكن مهما يكن من أمر هذا الحزب فإن هذا العمل يعد البداية لإدخال هذه العناصر المشكلة للاتجاه الإصلاحي السياسي إلى داخل الجماهير الجزائرية، فلقد شكل هذا الحزب نقطة تحول مهمة في تفكير فرحات عباس وجزءا هاما من أصحاب الاتجاه الإصلاحي السياسي، حيث دعا فرحات عباس إلى ضرورة حصول الجزائر على دستور ديمقراطي إنساني ثم صرح: " نحن نريد أن نربط الجزائر بالديمقراطية الفرنسية، لكن عليها أن تحتفظ بمعالم شخصيتها الخاصة بلغتها وتقاليدها وعاداتها فالالتحاق بفرنسا لا يعني الامتزاج".[37]

نظر فرحات عباس إلى الديمقراطية بمنظار مبادئ الثورة الفرنسية وتقاليدها ويكفي كدليل على ذلك أنه تطوع عند اندلاع الحرب العالمية الثانية دفاعا في نظره عن الديمقراطية والحرية معتقدا أن فرنسا رمز لها، وهذا ما نستنتجه من رسالته الموجهة لمنتخبيه غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية، والتي

نشرها في جريدة "التفاهم " في 4 ديسمبر 1939: " يتوقف حزبنا عن كل نشاط سياسي ليتفرغ كليا لسلامة الأمة التي يرتبط بها مستقبلنا لأنه لو تضعف فرنسا الديمقراطية مثالنا للحرية سيدفن إلى الأبد"[38]، حتى وإن كان يؤكد أن الديمقراطية ليست حكرا على أوربا، بل هي قضية تخص كل شعوب العالم، ويعتبرها بذلك هي الفيصل بين الحق والباطل بغض النظر عن انتماءات المؤمنين بها والعاملين من أجل تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع، فعلى أساس الإيمان بها والدفاع عنها يتم التمييز بين الإنسان الديمقراطي وغير الديموقراطي"فالشعوب في نظرنا كيفما كانت ديانتها لا تخلو من الديمقراطيين والمستعمرين المتسلطين، فالأولون أصدقاؤنا ولو كانوا مسيحيين، والآخرون أعداؤنا ولو كانوا مسلمين".[39]

قام هذا الاتجاه بعد التطور الحاصل فيه بعد الحرب العالمية الثانية بطرح تصوره الخاص بكيفية ممارسة العمل الديمقراطي في مشروع دستور الجمهورية الجزائرية الذي قدمه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للمجلس التأسيسي الفرنسي في 19 أوت 1946، وعلى البرلمان الفرنسي على شكل قانون في 21 مارس 1947 [40] أثناء عملية التحضير"لقانون الجزائر الأساسي ". وينص هذا المشروع على إقامة جمهورية جزائرية تمتلك سيادة كاملة وتامة على كل إقليمها فيما يخص كل الشؤون الداخلية، وتتجسد هذه السيادة في الأمة الجزائرية، والتي يمارسها النواب الذين تنتخبهم الأمة، وهم يشكلون البرلمان الجزائري.

وينص هذا المشروع أيضا على السلطة التشريعية يمارسها مجلس واحد هو البرلمان الجزائري، وينتخب هذا البرلمان عن طريق الاقتراع العام المباشر السري من طرف كل المواطنين الجزائريين، وهو يشرع في حدود السيادة

الجزائرية، ولا يفوض هذا الحق إلى أي كان، جزئيا أو كليا، وكل نائب له الحق في اقتراح القوانين كالوزراء.

ونشير هنا إلى أن المطالبة ببرلمان جزائري أصبح مطلبا أساسيا عند فرحات عباس، وحركته السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد تصور هذا البرلمان في بيان أصدره في شهر جوان 1946 على أنه سيحتوي بداخله ممثلين لجميع سكان الجزائر الأصليين والأوربيين، ويوضح هذا بقوله "إنه لم يكن أصلا في نيتنا إنشاء دولة إسلامية بل نحن نتابع دائما تكوين دولة جزائرية بحقوق مدنية متساوية للجميع بدون تفريق لا في الدين ولا في الجنس" ونجده يطالب بضرورة تغيير النظام الانتخابي، وذلك بطرحه لفكرة" الانتخاب الموحد في مجمع انتخابي مختلط وموحد" وأن هذا العمل هو الذي سيحقق بحق المساواة[41].

إن فرحات عباس في فكرته الأخيرة هذه يلتقي مع حزب الشعب الجزائري الذي سبقه إلى طرحها في جوان 1939 في جريدته "البرلمان الجزائري" قبل مصادرتها حيث كتبت تقول" إن التصويت الموحد يمكن الشعب الجزائري من الإعراب عن إرادته ويجعل حدا لمجازفات كل المنتهزين لاستغلال شقائه"[42].

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فإن ذلك المشروع ينص على أنها ستمارس من حكومة جزائرية مكونة من رئيس الدولة، وهو رئيس الجمهورية، ومن مجلس الوزراء وتكون مكلفة بتنفيذ القوانين وقرارات البرلمان الجزائري، وأن ينتخب رئيس من طرف مؤتمر يضم النواب والمستشارين العامين لكامل الإقليم لمدة ست سنوات، وينعقد المؤتمر بدعوة من رئيس البرلمان الذي يتولى مهام

رئيس الجمهورية في حالة وفاته، في انتظار انتخاب رئيس جديد، ويمارس رئيس الجمهورية مهام تمثيل الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء وإصدار القوانين والتعيين في كافة الوظائف وله حق العفو، لكن يجب أن تكون قراراته موقعة أيضا من طرف عضوين على الأقل من مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء يكون مسؤولا مسؤولية ضمنية أمام البرلمان مما يستتبع استقالته في حالة سحب الثقة منه.

إن هذا التصور مستمد في جزئه الأكبر من بيان فبراير 1943 الذي طالب بتزويد الجزائر بدستور خاص بها يضمن:

الحرية والمساواة المطلقة بين سائر سكان الجزائر، دون تمييز عرقي أو ديني.

حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.

مجانية التعليم إجباريته لجميع الأطفال من الجنسين.

ونشير هنا إلى أن فرحات عباس ورفاقه النواب قد أحدثوا مفاجأة كبرى بهذا المشروع خاصة، وأن الرأي العام الفرنسي قد تعود على سماع المعتدلين الجزائريين يدعون إلى تحقيق المساواة، وتوفير بعض الحقوق الاجتماعية والسياسية [43] ولكن لأول مرة يسمعون منهم هذه الطروحات الجديدة التي لم يتعودوا سماعها إلا من أصحاب الاتجاه الاستقلالي، وإن لم تكن هذه الطروحات بنفس حدة طروحات هذا الاتجاه.

مفهوم الديمقراطية عند التيار الإصلاحي الديني:

رغم ادعاء أصحاب هذا التيار بأنهم بعيدون كل البعد عن الاشتغال بالأمور السياسية، إلا أننا وجدناهم يخوضون فيها أكثر من مرة، وإن كان ذلك يبدو للوهلة الأولى أنه يتم بشكل فردي، ولكنه في حقيقة أمره يعبر بشكل عام

وواضح عن أفكار أصحاب هذا التيار، وسنحاول هنا التوقف عند بعض هـــذه الأفكار بشأن المسألة الديمقراطية.

فلقد قام مثلا الشيخ عبد الحميد بن باديس باستخلاص مجموعة مـــن القواعد التي يجب أن يقوم عليها الحكم الديمقراطي، وتمارس وفقهـــا العمليـــة الديمقراطية بشكل مضبوط من الخطبة التي ألقاها أبو بكر الصديق عند توليـــه الخلافة. وأطلق الشيخ ابن باديس على هذه القواعد" أصول الولاية في الإسلام" (44) والملاحظ على هذه الأصول أنها لا تختلف كثيرا عن القواعد والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية في المفهوم الغربي وتتمثل في:

1-أن السيادة للأمة وهي مصدر كل سلطة في الدولة.

2-أن يكون من يتولى شؤون الأمة هو أكفؤهم ولـــيس بالضـــرورة خيرها في السلوك .

3-المسؤولية في الدولة تكليف ولا تخول لمن يتولاها أية أفضلية علـــى غيره، فلا تكون مصدر أي تمييز أمام القانون.

4-حق الأمة في مناقشة رجال الدولة ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم.

5-يخضع كل موظف في الدولة إلى مبدأ المسؤولية في أعماله أمام الأمة التي تراقبه وتحاسبه وتعزله عند الحاجة.

6-أن لا تحكم الدولة إلا بالقانون الذي رضيته الأمة لنفســـها، إذ أن الدولة ليست إلا إرادة تنفيذ لإرادة الأمة التي تطيع القانون لأنه قانونها، لا لأن سلطة الدولة هي التي فرضته على الأمة كائنا ما كانـــت تلـــك الدولـــة، أي خضوع الأمة للقانون الذي رضيته لنفسها يجعلها تشع بأنها حرة في تصـــرفاتها

وأنها تسير نفسها، وأنها ليست ملكا لغيرها من الناس لا الأفراد ولا الجماعات ولا الأمم.

7-الناس سواسية أمام القانون يطبق على القوي دون رهبة لقوته، وعلى الضعيف دون رقة لضعفه.

8-حفظ التوازن داخل الأمة، بأخذ الحق من القوي دون أن يقصد كسره، ويعطي للضعيف حقه دون أن يقصد تذليله.

9-تعويد الحاكم والمحكوم معا على الشعور بأنهما مشتركان في الحكم وأن كل واحد منهما له دور يمثله في مسرح الحكم.

10-ينفذ المسؤولون إرادة الأمة وهم يقومون بعملهم بعد مصادقة الأمة على برامج عملهم فتكون على علم مسبق بما سيعملون.

ويرى الشيخ عبد الحميد بن باديس أن الحاكم المسلم يجب أن يعتمد في حكمه على رأي أهل الحل والعقد و الاّ يستكين فقط إلى رأيه، وهؤلاء هم الأمراء من المسلمين الذين لا يمثلونه هو بل يمثلون الخلافة أو الإمامة، وهم أيضا العلماء أي أصحاب الرأي والخبرة والكفاءة، فالعلماء يحددون أمر الله وشرعه، والأمراء يقومون بتنفيذه، والمستنتج من هذا هو دعوة صريحة إلى الفصل بين السلطات، فالعلماء يمثلون السلطة التشريعية، والأمراء يمثلون السلطة التنفيذية، ومن هنا يمكن لنا تحديد مبادئ ابن باديس في النقاط التالية:

1/ الأمة هي مصدر كل سلطة.

2/ الأمة تعين وتعزل الحكام وتحاسبهم.

3/ الأمة تحكم نفسها بنفسها، والحاكم ما هو إلا مجرد منفذ لإرادة الأمة.

4/ تراقب الأمة الحاكم وتسائله عند الحاجة وتستطيع عزله.

5/ الأمة هي التي تضع القانون عن طريق أهل الحل والعقد والحاكم يتولى أمر تنفيذه.

ونشير هنا إلى أن الشيخ محمد البشير الإبراهيمي طالب بضرورة الاعتراف بالمواطنة للجزائريين على أساس الجنسية الجزائرية، وكذلك بإيجاد حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري، وذلك في تقريره الذي رفعه إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية في 3 جانفي 1944 [45]، حيث يقول بشأن الجنسية: "إن الشعب الجزائري يرى أن اعتناقه جنسية غير جنسيته طريق إلى الاندماج في حين أنه لا يرضى بفقد شخصيته بأي ثمن كان، فما بالك إذا كان هذا مقابل لا شيء". وانطلاقا من هنا فهو يطالب بـ" إحداث الجنسية الجزائرية بصفة يستفيد منها كل السكان في هذا الوطن بغير تفريق، لا في الجنس، ولا في الدين مع المساواة في الواجبات والحقوق " وحتى يتمكن الإنسان الجزائري من ممارسة مواطنته على أساسها الصحيح يجب إنشاء حكومة جزائرية مسؤولة أمام برلمان جزائري".

مفهوم الديمقراطية عند الاتجاه الشيوعي:

إن الحزب الشيوعي الجزائري ظل تابعا للحزب الشيوعي الفرنسي رغم استقلاله عنه رسميا سنة 1936، إذ بقي يردد أفكار الحزب الشيوعي الفرنسي طروحاته، إلا أن الملاحظ على هذا الحزب هو شروعه في تغيير بعض مواقفه شيئا فشيئا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وجد نفسه في موقف حرج جدا بعد هذه الحرب باعتباره الحزب الوحيد الذي بقي على الساحة الجزائرية يعارض الاستقلال مهما كان شكله معتبرا ذلك" مشروعا برجوازيا " ومن هذا

المنطلق عارض البيان الجزائري بشدة واستنكر انتفاضة مـــاي 1945 واعتبرهـــا حركة من تدبير الفاشية، بل والأكثر من كل هذا، فإن الكثير مـــن مســـؤوليه شاركوا إلى جانب الإدارة الفرنسية في قمعها مما أدى به في نهاية الأمر إلى تخلي أعداد كبيرة من المناضلين المسلمين عنه، وكذا فشـــله الـــذريع في انتخابـــات الجمعية التأسيسية الفرنسية التي جرت في 2 جوان 1946، وكـــل هـــذا أدى بالحزب إلى التفكير الجدي في تغيير سياسته(46).

وبداية شروعه في عملية التغيير جاءت بعد شهر واحد فقط من تاريخ هذه الانتخابات عندما وجهت لجنته المركزية نداء في جويلية 1946 حددت فيه برنامجا جديدا يؤدي تدريجيا إلى إنشاء "جمهورية جزائرية ديمقراطية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها لتسيير كافة الشؤون الجزائرية وتكون في علاقة فدرالية مع فرنسا"(47). واتبع الحزب هذا النداء بمشروع القانون الأساسي للجزائـــر في 13 مارس 1947 والذي طرح فيه تصوراته للعملية الديمقراطية في الجزائر وكيفيـــة تسييرها(48).

إن أهم ما احتوى عليه هذا المشروع هو المطالبة بمنح الجزائر استقلال ذاتي إداري ومالي واعتبارها إقليما مشاركا في الاتحاد الفرنسي، وتكون ممثلة في مجلسه أي أن الجزائر لا تعد جزءا من الجمهورية الفرنسية وفي الوقـــت ذاتـــه ليست دولة، بل هي إقليم مشارك وفيما يخص الحقوق والحريـــات يطبـــق في الجزائر كل ما جاءت به التشريعات الفرنسية بما فيها الدستور، وكل فرنســـي مواطن في الجزائر، وكل جزائري مواطن في فرنسا، وهذا المشروع لا يتحـــدث إطلاقا على السلطة التشريعية ولا التنفيذية ولا القضائية، وهذا انطلاقا من أنهـــا ستبقى سلطات تحت المسؤولية الفرنسية، ومن هنا فالبرلمان الذي يطالب به هذا

الاتجاه يكون مكلفا باختصاصات محددة جدا مثل النظر في كيفية تطبيق القوانين الصادرة من البرلمان الفرنسي في الجزائر.

وينتخب المجلس الجزائري من هيئتين انتخابيتين بالتساوي في انتظار تكوين الأمة الجزائرية، أي امتزاج الأوربيين والجزائريين، والملاحظ أن المشروع لا يشير إلى أن النواب يمثلون الأمة الجزائرية، لأن الحزب لم يكن يؤمن بوجود أمة جزائرية، بل كان يؤمن بأمة جزائرية في طور التكوين.

ويقوم المجلس الجزائري بانتخاب رئيس مجلس الوزراء الذي يختاره بدوره وزراءه، وتكلف الحكومة بتنفيذ القوانين سواء الصادرة عن البرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري، وتضمن الأمن الداخلي فقط، وكل الوزراء مسؤولون جماعيا أمام المجلس الجزائري عن السياسة العامة، وفرديا عن تصرفاتهم الشخصية علما أن نصفهم من الأوربيين، ويعين رئيس مجلس الوزراء في كافة الوظائف المدنية مع ضرورة توقيع الوزير المعني معه، كما يكلف بإرسال القوانين الصادرة عن المجلس إلى رئيس الاتحاد الفرنسي لإصدارها.

وبعد مرور أقل من سنتين من وضع الحزب الشيوعي لهذا التصور الذي لم نجد فيه أي ذكر للجمهورية الجزائرية ولا للبرلمان الجزائري نجده يغير من مواقفه ابتداء من انعقاد المؤتمر الخامس للحزب سنة 1949 حيث جاء في النداء الذي أصدره هذا المؤتمر في 29 ماي 1949 مطالبة صريحة بإنشاء جمهورية جزائرية لها دستورها وحكومتها وبرلمانها المنتخب ديموقراطيا، ويمثل فعلا سكان الجزائر(49).

ونسجل هنا أن الحديث عن التمثيل الفعلي الوارد في هذا النداء يبدو للوهلة الأولى أن المقصود منه كل الشعب الجزائري بكل فئاته وشرائحه

الاجتماعية إلا أنه في الحقيقة هو تعبير لا شعوري عن النفور الماركسي من الديمقراطية الليبرالية واعتبارها ديمقراطية مزيفة لا تخدم مصالح البروليتاريا، وهي المقصود أساسا بالتمثيل الفعلي، وما لجوء الحزب إلى الاعتماد على المفهوم الليبرالي للديمقراطية سوى عمل تكتيكي ناتج أساسا من اعتماد الحزب على مبدأ التدرج في أسلوب العمل، فالحزب الشيوعي الجزائري لا يؤمن بالمبدأ القائل "كل شيء أو لا شيء" والذي يعتبره مبدأ عديم الفعالية، ويرى في المقابل أن أهداف الحزب يجب أن تحقق تدريجيا ، وأبرزها "تحرير شعبنا من السيطرة الامبريالية والإقطاعية والرأسمالية وتجسيد نظام السوفيات"[50].

والملاحظ أن إطارات الحزب الشيوعي الجزائري يعملون جاهدين على تبرير موقف حزبهم المتخاذل من نضال الحركة الوطنية، ومن ثورة نوفمبر 1954 باللجوء إلى اللوائح التي صادقت عليها اللجنة المركزية للحزب في مختلف دوراتها بعد 1949، حيث كانت تقدم مطالب لإقامة جبهة وطنية ديمقراطية وكذا الدعوة إلى النضال في سبيل الاستقلال والتحرير وتطالب بمجلس وحكومة لتسيير شؤون الجزائريين، وتدعو إلى أن ينتخب المجلس الجزائري بكيفية ديمقراطية، وأن تنتخب الحكومة من المجلس وأن تكون مسؤولة أمامه[51].

ويذكر محمد العربي الزبيري أن الحزب الشيوعي الجزائري يهدف من وراء رفعه لشعار الديمقراطية إلى إقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية في إطار الانتساب لفرنسا المتحررة من الاستعمار والإمبريالية والتابعة للاتحاد السوفياتي في سياستها الخارجية، ويرى أن مفهوم الديمقراطية عند هذا الحزب لا يتعدى حدود الاعتراف بتعايش الأجناس في الجزائر[52].

الخاتمة:

إن أبرز ما يمكن للدارس الخروج به من خلال تحليليه لمسألة الديمقراطية في بعض أدبيات الحركة الوطنية، أن جل هذه الأدبيات تشترك في العديد من النقاط أبرزها:

1/ مبدأ سيادة الأمة باعتبارها مصدر كل سلطة في الدولة.

2/ العملية الديمقراطية هي عبارة عن حكم الشعب بالشعب وللشعب، وهو ما أدى إلى ظهور شعار "من الشعب وإلى الشعب" الذي سيصبح شعارا أساسيا في الجزائر ما بعد الاستقلال.

3/ الاعتماد على المجال الشعبية المنتخبة على كافة المستويات لتسيير الشؤون العامة.

4/ الفصل بين السلطات وإعطاء أولوية وأهمية خاصة للبرلمان باعتباره المعبر الأساسي عن إرادة الأمة وممارسا للسيادة الوطنية.

5/ الأخذ بمفهوم الطابع الاجتماعي للجمهورية.

6/ الإقرار بالحقوق الفردية والحريات العامة لحركة الصحافة والتعبير وإنشاء الجمعيات السياسية وغيرها.

7/ تركيزها الشديد على مبدأ المواطنة على أساس الاعتراف بالجنسية الجزائرية، والتي برزت بشكل واضح في بيان فبراير 1943 عند مطالبته بوضع دستور للبلاد مبني على أساس المواطنة الكاملة لسكان الجزائر، والمشاركة الحقيقية والضرورية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم. وهذه المطالبة والتركيز عليها التي دفعت الحركات السياسية الجزائرية إلى رفض مرسوم 7 مارس 1944 الذي أصدره الجنرال ديغول [53] والذي اعتبره فرحات عباس مجرد إعادة بعث

مشروع بلوم-فيوليت الذي تجاوزه الزمن [54] وكرد فعل منه أيضا على هـــذا المرسوم ألف منظمة سماها أحباب البيان والحرية" والتي قامت بتعليق لافتـــات بالعربية في أهم المدن الجزائرية تعلن "لا للجنسية الفرنســـية، نعـــم للجنســـية الجزائرية"، و "تسقط الجنسية الفرنسية وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع"[55].

الإحالات

(1) Cland Collot, Jean Robert Henry, Le Mouvement national Algérien Textes 1912-1954 (o.p.u, .Alger, 1978) P.P155-165.

(2) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر. (من منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق1999)ج1، ص36.

(3) هؤلاء الشباب هم مبروك بلحسين، ويحيى حنين طالبان بكلية الحقوق وعضوان في لجنة تحرير صحيفة "المغرب العربي" والصادق هجرس طالب في كلية الطب، وكان إصدار هذه الوثيقة بدافع شعور الطلبة الثلاثة ومناضلين آخرين من صفهم بنوع من التمييز الشباب جعلهم ينظرون لأنفسهم كحركة تجديدية داخل الحزب، أنظر، محمد عباس: نداء الحق (دار هومة، الجزائر 2001) ص 152.

(4) أنظر ملخص عنها من المرجع نفسه، ص 152، 156.

(5) محمود بوزوزو: "حول المادة 80 سيف دامكليس" (مجلة المنار- الجزائرية) س 2 / ع 16/ 23 جانفي 1953.

(6) أنظر "تصريح ضد المادة 80" في مصدر نفسه ع27/18 فيفري 1953، ص 2.

(7) بوزوز: المرجع السابق.

(8) مالك بن نبي: شروط النهضة. تر/ عبد الصبور، وعمر كامل مسقاوي (دار الفكر دمشق 1979) ص.ص 34، 36.

(9) أنظر التقرير كاملا في Collot, Henry, p.p.171.175

(10) نلاحظ هنا كيف أن الحزب الشيوعي الجزائري مازال يحلم بالمواطنة الفرنسية في الوقت الذي تجاوزتها كل تشكيلات الحركة الوطنية في بيان فبراير 1943، الذي طالبت فيه بجنسية جزائرية محلية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم تمكن الحزب الشيوعي الجزائري من التخلص من طروحات الحزب الشيوعي الفرنسي رغم انفصاله عنه خلال سنة 1936.

(11) انظر التقرير الذي رفعه فرحات عباس بتاريخ 13 جانفي 1944 كاملا في:

Collot , Henry, P.P.175-177

(12) انظر الوثيقة كاملة في المصدر نفسه، ص.ص 300. 304.

(13) ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930.1900 (دار الغرب الإسلامي-بيروت 1992) ط4، ج2، ص 378-379.

(14) بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية، تر/ صادق عماري، مصطفى ماضي (دار القصبة للنشر. الجزائر 1999) ص 97.

(15) أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري (م، و، ك. الجزائر 1986) ج1 ص 146.

(16) سطورا: ص97.

(17) Kaddache, Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, 1919-1951 E.N.A.L, Alger, 2 éme édition.t2.P908

(18) Ibid. P.882

(19) الخطيب: ص 159 ، سعد الله: الحركة الوطنية ج2 ص 438.

(20) الزبيري: تاريخ ج 2 ص 163.

(21) المرجع نفسه ج2 ص 164.

(22) محمد قنانش، محفوظ قداش: حزب الشعب الجزائري.مجموعة وثائق (د، م، ج، الجزائر 1985) ص 28.27.

(23) سعد الله: الحركة الوطنية.265/3.

(24) قنانش، قداش: مرجع سابق ص 35.

(25) هذه الأفكار وردت في التقرير الذي رفعه بتاريخ 1944/01/15 إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية التي شكلها ديغول بتاريخ 19 أفريل1943، انظره كاملا في: 183.185 : Collot,Henry

(26) Ibid

(27) الانتخابات المقصودة هنا هي الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 10 نوفمبر 1946.

(28) الزبيري تاريخ الجزائر 150.149/1

(29) المرجع نفسه 152/1.

(30) ولقد حاولت بعض تيارات الحزب في سنتين 1953-1954 حل الأزمة التي وقع فيها الحزب بطرق ديمقراطية لولا تهور مصالي الحاج ومناصريه.

(31) انظر شهادة "عبد الرحمان كيوان" في " محمد عباس" رواد الوطنية (دحلب، الجزائر 1992 ص 118 وانظر اللائحة كاملة في Collot, Henry, pp. 312.318 .

(32) – Shikh Slimane, L'Algérie en armes ou le temps des incertitudes, Casbah Editions, Alger,1998, pp.40-41

(33) Ibid

(34) جيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954. تر/ عبد القادر حراث (م.و.ك. الجزائر. 1987) ج5 ، ص22.

(35) Claude, Collot,"L'U.P.A pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen, 1937. 1939"(R .A.S.J.E.P, volume 9, n° 4 décembre 1974).

(36) Baghloul, La libération nationale par la voie populaire, L'appel au pays reél (R.A.S.J.E.v9.n°4, décembre 1974, P.222.

(37) Collot, L'U.P.A, oP cit, P988.

(38) يحي بوعزيز: الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948 (د. م. ج. الجزائر 1991) ص 56، 57.

(39) يحي بوعزيز: الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية (د.م.ج. الجزائر 1986) ص 60

(40) انظر محتويات المشروع كاملة في Collot, Henry, P.P. 247.260

(41) انظر محتويات البيان في: عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر. الفترة الثانية 1936-1945 (م، و، ك، الجزائر 1984) ج2 / 399-403.

(42) المرجع نفسه 2/226-227.

(43) الزبيري: تاريخ الجزائر..1/ 110.

(44) مجلة الشهاب عدد جانفي 1938، وانظر ذلك أيضا في: عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الايديولوجي في الجزائر (م، و، ك، الجزائر 1986) ص 119، 120.

(45) انظر تقرير الشيخ الإبراهيمي كاملا في Collot, Henry, pp.183.187

(46) Chikh, pp 51. 53

(47) أنظر النداء كاملا في Collot, Henry, pp 228. 234

(48) أنظر المشروع كاملا في المصدر نفسه ص. ص 235. 247، وأيضا، بوعزيز: الايديولوجيات ص23، 43.

(49) انظر النداء كاملا في Collot, Henry : p, 279. 282

(50) انـــظر بيان الـــمؤتمر التأســـيسي للحزب المنـــعقد في 17- 18 أكـــتوبر 1936 في Collot, Henry, pp.85.91

(51) الزبيري: تاريخ الجزائر..1/ 241.

(52) المرجع نفسه 139/1

(53) عن محتويات هذا المرسوم انظر سعد الله: الحركة الوطنية ج3/ 221.219 .

(54) Collot, Henry, P.P 175.177

(55)سعد الله: الحركة الوطنية 222/3 –وانظر عن هذه الحركة أيضا: الزبيري: تاريخ الجزائر. 64-63/1.